الصباح الاقتصادية
12
العدد 2816 - السنة العاشرة
الخميس 19 شوال 1438 - الموافق 13 يوليو 2017
Thursday 13 July 2017 - No.2816 - 10th Year

بسبب حالة الترقب للتطورات الجيوسياسية في المنطقة

«السعري» و«الوزني» يرتفعان و«كويت 15» يستقر بنهاية التعاملات

مرت تعاملات بورصة الكويت خلال جلسة أمس الأربعاء بعدة متغيرات غلب عليها طابع التباين في الأداء العام وهيمنة حالة الترقب للتطورات الجيوسياسية في المنطقة فضلا عن تبادل تأثيرات على المؤشرات ما بين الشركات الخاملة والقيادية.

وأغلقت البورصة تداولاتها اليوم على تباين في المؤشرات الثلاثة حيث ارتفع المؤشران السعري والوزني وبقي مؤشر (كويت 15) دون تغير ليصل إلى مستوى 923 نقطة وسط تراجع طفيف للقيمة المتداولة مقارنة بأمس الأول بسبب خوف وترقب المتداولين للنتائج المالية للشركات عن فترة النصف الأول لهذا العام.

وكان متوقعا بعد إعلان أرباح بنك الوطني وبنك وربة أمس الثلاثاء استمرار ارتفاع المؤشرات والقيمة المتداولة في جلسة أمس لكن الجلسة شهدت المزيد من الترقب والحذر إلى حين إعلانات باقي الشركات والبنوك إلى جانب الحذر بسبب التطورات السياسية التي تشهدها المنطقة.

وأعلنت البورصة أمس وقف تداول أسهم بعض الشركات بسبب عدم تقديم بياناتها الفصلية أو عدم انعقاد جمعيتها العمومية خلال المهلة المحددة إضافة إلى بعض الشركات تم إيقافها بناء على طلبها.

وأعلنت بعض الشركات أيضا مواعيد انعقاد مجالس إداراتها لمناقشة بيانات فترة النصف الأول من العام الحالي مثل شركة (هيومن سوفت) و(الامتياز) و(يونيكاب).

أداء متباين للبورصة

وبالنظر إلى الشركات التي كانت في بؤرة الارتفاعات فكانت تدور حول (آجيال) و(أسس) و(ابار) و(معادن) و(سنرجي) أما الأكثر تداولا فكانت (الامتياز) و(زين) و(بيتك) و(أجيليتي) و(وطني).

وأقفل المؤشر السعري مرتفعا بنحو 15,9 نقطة ليبلغ مستوى 6794 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت نحو 13,8 مليون دينار (نحو 45,5 مليون دولار) من خلال 99,7 مليون سهم تمت عبر 3711 صفقة نقدية.

أكد أهمية تعزيز التعاون بين البلدين

تقي: بحثنا مع الوفد الروسي استقطاب الجيل الرابع من الصناعات

أكد المدير العام للهيئة العامة للصناعة الكويتية عبدالكريم تقي اهمية تعزيز التعاون بين الكويت وروسيا في مختلف المجالات لاسيما الاقتصادية والصناعية والتجارية منها. جاء ذلك في تصريح ادلى به تقي في ختام مباحثات اجراها مع نائب وزير التجارة والصناعة الروسي سيرغي بوتشيروف وعدد من المسؤولين الروسي في مدينة يكاترينبورغ.

وقال ان مباحثاته مع المسؤولين الروس كانت «بناءة» اذ تناولت اوجه التعاون الكويتي الروسي في مختلف المجالات الاقتصادية والصناعية والتجارية.

واضاف ان الجانب الروسي عرض امكانية فتح مجالات جديدة للتعاون بين البلدين في مجالات الزراعة والصناعات المختلفة والانتاج الدفاعي بما في ذلك الطائرات ومشاريع البنية التحتية للمدن.

وذكر ان الجانب الروسي ابدى كذلك اهتماما بالمشاريع التي تخطط دولة الكويت لتنفيذها ومنها مشروع السكة الحديدية ومشروع ميناء مبارك ومشروع مدينة الحرير.

واوضح ان الجانب الروسي رحب بجلب الاستثمارات الكويتية لروسيا الاتحادية واشاد كذلك بعمل اللجنة الحكومية المشتركة للتعاون الثنائي في المجالات التجارية والاقتصادية والعملية والتكنولوجية ودورها في تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين.

عبدالكريم تقي

وذكر تقي انه اطلع الجانب الروسي على التطورات التي طرات على الهياكل الادارية في دولة الكويت وخاصة انشاء الهيئة العامة للاستثمار المباشر المعنية باستقطاب الشركات الاجنبية لدولة الكويت في مختلف الجوانب الصناعية والتجارية والزراعية وانشاء صندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بميزانية تبلغ 6 مليار دولار.

وبين ان الوفد الكويتي يهدف من خلال لقاءاته الى الاطلاع على الامكانيات الفنية المتوفرة لتطوير التعاون الثنائي بين البلدين في المجالات الصناعية والاستثمارية والتجارية وامكانية توقيع اتفاقية ثنائية تتضمن خطة تنفيذية واضحة بمواعيد وتواريخ محددة.

وابرز تقي اهتمام الجانب الكويتي بالتعاون في مجال بناء وادارة المدن الصناعية المستقبلية في الكويت والصناعة الدوائية والغذائية واستقطاب الجيل الرابع من الصناعات لدولة الكويت ومنها الروبوت والنانو وتنظيم معارض مشتركة وتبادل الزيارات وانشاء مكاتب تمثيل تجارية صناعية في كلا البلدين.

ولفت الى تفاعل الجانب الروسي مع هذه الاقتراحات اذ اعرب عن رغبته في توقيع اتفاقية ثنائية في المجالات الصناعية والتجارية المختلفة تتضمن برنامجا زمنيا واضحا والاطلاع كذلك على الاستراتيجية الصناعية الكويتية والتعرف على المؤسسات والهيئات الكويتية المعنية وخاصة صندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتبادل زيارات ممثلي القطاع الحكومي والخاص لبحث امكانية تطوير التعاون الثنائي.

وكان وفد الهيئة العامة للصناعة الكويتية برئاسة تقي قد وصل الى مدينة (يكاترينبورغ) الروسية السبت الماضي للمشاركة في اللقاء الاول لوزراء روسيا الاتحادية ودول مجلس التعاون الخليجي في اطار المعرض الصناعي الدولي (ايتوبروم - 2017).

«أوبك» تخفض توقعاتها للمعروض من خارجها في 2017

خفضت أوبك توقعاتها بشأن المعروض من النفط من دول المنتجة من خارج المنظمة خلال العام الجاري.

وأعلنت أوبك في تقريرها عن شهر يونيو، الصادر أمس الأربعاء، إنها تتوقع انخفاض نمو المعروض من دول خارجها العام الجاري إلى 800 الف برميل يومياً، مقابل 840 ألف برميل يوميا خلال شهر مايو الماضي.

وأضاف التقرير أن المعروض من الدول خارجها سيبلغ 57.82 مليون برميل يوميا، خلال العام الجاري.

أما عن التوقعات بالنسبة لمستويات نمو الطلب العالمي على النفط، فاستقرت بالشهر الماضي عند معدل مايو وإبريل البالغة 1.27 مليون برميل يوميا إلى 96.38 مليون برميل.

وبحلول الساعة 12:15 مساءً بتوقيت جرينتش، عد سعر العقود الآجلة لخام «برنت» القياسي بنسبة 1.5% إلى 48.21 دولار للبرميل.

كما زاد سعر العقود الآجلة لخام «نايمكس» عند 45.79 دولار للبرميل، بنحو 1.7%.

«الوطني»: استقرار التضخم المحلي عند 2.7 في المئة مايو الماضي

قال بنك الكويت الوطني إن معدل التضخم في أسعار المستهلك استقر عند 2,7 في المئة خلال شهر مايو الماضي مقارنة بالشهر ذاته من 2016.

وأضاف (الوطني) في موجزه الاقتصادي عن (تضخم أسعار المستهلك) أن اعتدال نمو إيجارات المساكن وضعف التضخم في أسعار المواد الغذائية أدى إلى تراجع نمو الأسعار عموما خلال الأشهر الأخيرة.

وأوضح أن انخفاض أسعار المواد الغذائية العالمية وركود سوق العقار سوف يؤديان إلى إبقاء تضخم أسعار المواد الغذائية والسكن تحت السيطرة متوقعا أن يتسبب ارتفاع تعرفة الكهرباء والماء خلال النصف الحالي في وجود بعض الضغوط التي قد ترتفع معدلات التضخم على إثرها.

وذكر أن معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية ظل ثابتا خلال شهر مايو إثر تراجع الأسعار العالمية للمواد الغذائية بنحو 1,5 في المئة على أساس سنوي حيث استقرت أسعار المواد الغذائية المحلية عند مستوى 1,0 في المئة على أساس سنوي في مايو.

وأفاد بأن معدل التضخم في المكون السكني الذي يتم قياسه على أساس فصلي تراجع من 6,4 في المئة على أساس سنوي في الربع الأخير من 2016 إلى أدنى مستوى في ثلاث سنوات ليبلغ 4,3 في المئة في الربع الأول من العام الحالي.

وقال إن التضخم في قطاع التجزئة استمر ضعيفا إثر تراجع الطلب على السلع الاستهلاكية موضحا أن أسعار الملابس والأحذية تراجعت في مايو نتيجة تراجع الطلب من قبل المستهلك في حين لم يشهد التضخم في أسعار السيارات تغيرا يذكر واستقر عند مستوى 0,1 في المئة على أساس سنوي.

وأضاف أن معدل التضخم في السلع والخدمات الأخرى تراجع في ظل انخفاض تضخم أسعار الذهب في حين استقر معدل تضخم مكون الأثاث والصيانة المنزلية عند مستوى 2,9 في المئة على أساس سنوي.

الجراح: القطاع المصرفي يمثل عصب اقتصادات المنطقة العربية

الشيخ محمد الجراح

شارك رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي واتحاد المصارف العربية، الشيخ محمد جراح الصباح، في فعاليات «منتدى تعزيز الاستقرار المالي» الذي عقده الاتحاد مؤخرا بمدينة شرم الشيخ، وذلك بحضور نخبة من رؤساء البنوك العربية وشركات التأمين والتأجير التمويلي والبنوك الاستثمارية، إلى جانب مجموعة مختارة من المدراء والموظفين في البنوك المركزية العربية والجهات الإشرافية والرقابية.

وقد سلط المنتدى الضوء على آليات تعزيز الاستقرار المالي والتحديات التي تواجه النظام المالي العالمي، وأهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، وتعزيز دور البنوك المركزية والأسواق المالية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي بالمنطقة العربية ككل. كما كشف عن أهم وأحدث التعديلات على المبادرات الدولية والإقليمية في ضوء الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، إضافة إلى العديد من الاستراتيجيات والأدوات التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي المنشود.

وبهذه المناسبة، صرح الجراح مؤكدا على مدى أهمية تحقيق الاستقرار المالي في المنطقة العربية خاصة في مرحلة عدم اليقين وما تعانيه من الفقر والبطالة والأمية بخلاف التداعيات السلبية التي شهدتها وأثرت على نمو الاقتصاد في المنطقة ككل. كما قال ان تنظيم اتحاد المصارف العربية لهذا المنتدى يأتي تماشيا مع أهدافه الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة عناصر وخطوط عريضة.

وأوضح الجراح أن القطاع المصرفي يمثل عصب اقتصادات المنطقة العربية، وأن المرحلة الحالية تتطلب فتح الأسواق العربية واعتماد استراتيجيات واضحة تصب في مصلحة القطاع المصرفي وأهمها الاعتماد على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. كما أشار إلى أن الشمول المالي يعتبر أحد أهم دعائم الاستقرار المالي وأهم السبل لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة العربية كما يساهم بقوة في تجفيف منابع تمويل الإرهاب، لافتا إلى أن الأرقام المعلنة تشير إلى وجود نسبة كبيرة بين المواطنين لا يمتلكون حسابات مصرفية، وهو ما يؤثر سلبا على دعم التنمية والمشروعات وتمويلها وبالتالي يؤدي إلى البطالة. وفي ختام تصريحه، أفاد الجراح أن اتحاد المصارف العربية يدرك مدى خطورة التأثيرات السلبية من حالة النزاع والصراع السياسي الذي تعيشه المنطقة العربية على اقتصادات المنطقة ككل، داعيا دول مجلس التعاون الخليجي للاستمرار في دعم إخوانهم العرب بعيدا عن الانقسامات، إلى جانب تحكيم العقل لحل المشاكل وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه من وحدة ووئام.

«وربة» يساهم في ترتيب صفقة صكوك بقيمة 400 مليون دولار لـ «مراس القابضة»

شاهين الغانم

أعلن بنك وربة، البنك الأفضل في الخدمات المصرفية لقطاع الشركات والخدمات المصرفية لقطاع الاستثمار في الكويت، عن مشاركته الناجحة في تنسيق إصدار شركة التطوير العقاري مراس القابضة ومقرها دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، لصكوك بلغت قيمتها 400 مليون دولار أمريكي حيث شارك بنك وربة في الصفقة بقيمة مقدارها 50 مليون دولار أمريكي. وأشار بنك وربة الى أن الإقبال على شراء الصكوك قد فاق المتوقع نسبة الى القوة الائتمانية للشركة وثقة المساهمين فيها. وتستحق الصكوك بعد خمس سنوات مع معدل مرابحة بنسبة 5.112 % وهي مرتكزة على الأسس الإسلامية: الإجارة والمرابحة.

وشارك بنك وربة في ترتيب الصفقة الى جانب أسماء لامعة من البنوك الاقليمية والعالمية. وقد تولى المهام الاستشارية للصفقة لجهة مراس القابضة شركة ألن وأوفري ولجهة المنسقين العالمين، تولت لينكالايترز المهام الإستشارية.

وتأتي مشاركة بنك وربة في ترتيب والمشاركة في هذه الصفقة تأكيدا على النمو المتصاعد لمحفظة موجودات البنك وتعزيزا لالتزامه مد جذور طاقاته المصرفية الاستثمارية الى اسواق اقليمية وعالمية.

وقال شاهين حمد الغانم، الرئيس التنفيذي لبنك وربة، في معرض تعليقه على الصفقة: «أن بنك وربة مستمر في دعم قطاع الاعمال والشركات في الأسواق الناشئة عبر تزويدها بحلول تمويلية واستثمارية مميزة تتسم بالمرونة والفعالية القصوى. وذلك بالاستناد الى استراتيجيتنا الخمسية حتى عام 2021 والرامية الى تكريس مكانة البنك متصدرا في قطاع الشركات والاستثمار سواء في الكويت أو في الأسواق العالمية».

هذا وقد كثف بنك وربة استثماراته في الفترة الأخيرة حيث شارك بإنجاز صفقة تمويل مشترك متعدد العملات بمبلغ 236 مليون دولار أمريكي لصالح البنك الزراعي التشاركي التركي والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ وقام بالمشاركة مع مصارف أخرى، بدور مدير الترتيب الرئيسي ومدير سجل الاكتتاب في هذا التمويل.